مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٩١**

الثلاثاء ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد فاز باتو
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاشينوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد سون شياوبو
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونوو
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2011/751)

11-64528 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2011/751)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/782، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/751، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نيونزيما (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة لاتخاذ القرار بشأن بوروندي. وأود بشكل خاص أن أشكر وفد فرنسا على جهوده لتنظيم مشاورات غير رسمية بشأن نص القرار. كما أشكر جميع الوفود على روح التفاهم والمرونة التي أظهرتها أثناء المفاوضات من أجل التوصل إلى نص متوازن نوعا ما.

إن بوروندي بلد خارج من صراع مسلح خرب البلد على مدار ١٠ أعوام. وقد تجلت تداعياته في الفقر المدقع والبطالة بين الشباب وانتشار الأسلحة والجرائم التي تنطوي على استخدام السلاح وإعادة اللاجئين والتراعات على الأراضي وانعدام الأخلاق وآداب السياسة، الأمر الذي دفع بعض السياسيين المعارضين إلى محاولة إغراق البلد مرة أخرى في أزمة بهدف جني الأرباح الناتجة عن الفوضى. وتلك بعض التحديات الكثيرة التي يجب على حكومة جمهورية بوروندي، تحت قيادة فخامة السيد بيير نكورونزيزا، التغلب عليها.

وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة، شمرت حكومة بوروندي عن ساعديها. واعتبرنا الأمن حجر الزاوية للجهود التي تبذلها الحكومة. ولذلك، شرعت الحكومة أولا في إصلاح الجيش والشرطة الوطنية، وكذلك في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية

العادية في قراهم ومجتمعاهم الأصلية. وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام كارين لاندغرين بوضوح في تقريرها المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر، فإن السلام والأمن يسودان في جميع أنحاء البلد.

وبعد بناء مؤسسات الكفيلة بضمان سير الأمور في البلد، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وللإدارة السليمة وأنشأت لجنة وطنية لمعالجة التزاعات على الأراضي وغيرها من الأصول، واستمرت في إصلاح القطاع الأمني في البلد. وإدراكا لأن الحكم السليم يتطلب صوتا مستقلا بغية تفادي الرضا عن الذات، وضعت الحكومة ضمانات سياسية أكيدة من خلال إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم وآليات لإقامة العدل في المرحلة الانتقالية.

إن حرية التعبير والتجمع جزء من الواقع في بلدي، الذي أدهش ممثلي المجتمع الدولي في بوجومبورا، رغم الشواغل التي أثيرت في الفقرة ١١ من ديباجة القرار المتعلقة بالحكومة، التي يجب عليها، من حين لآخر، أن توجه اللوم إلى بعض الصحفيين أو ممثلي وسائط الإعلام الخاصة الذين تصرفوا بشكل يفتقر للمهنية بالسماح لأنفسهم بتبرير الكراهية والعصيان المدني بل والتضليل الإعلامي، سواء بشكل مباشر أو عن طريق إعطاء مساحة إعلامية للمعارضة، التي غالبا ما تختبئ، للأسف، في إطار منظمات سياسية تتخفي تحت عباءة منظمات المجتمع المدني.

وتشير أيضا الفقرة ١١ من ديباجة القرار إلى غياب الحوار السياسي مع المعارضة غير البرلمانية، مشيرة بإصبع الاتهام إلى الحكومة وكأن الحكومة هي التي عارضت هذا الحوار. لكن، ودون حتى انتظار أن يطلب مجلس الأمن هذا الإجراء، وجه رئيس الجمهورية عدة نداءات إلى المعارضة غير البرلمانية من أجل عقد حوار صريح ومباشر. بيد أنه، لم تصدر أي استجابة على أي من هذه النداءات.

وتتوجه حكومة جمهورية بوروندي بالشكر إلى مجلس الأمن على إشارته في الفقرة ١٢ من ديباجة القرار، إلى وجود عناصر مسلحة مجهولة الهوية هاجمت قوات الأمن والدفاع والمدنيين. وتضيف الحكومة أنه، حتى بين صفوف الشرطة الوطنية، هناك عناصر ثبت في بعض الأحيان أنها مذنبة بارتكاب أعمال إجرامية وأنزل بها عقاب شديد.

وعلى سبيل التوضيح، وكما ورد في بيان حكومة بوروندي في ٧ كانون الأول/ديسمبر (S/PV.6677)، عندما قدم التقرير الثاني للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2011/751) إلى المجلس، فإن ٢٢٣ ضابط شرطة كانوا قد عوقبوا. حكم على البعض بأحكام بالسجن، في حين طرد الآخر من صفوف الشرطة. وهنا، اندهشت حكومة جمهورية بوروندي، وفي الواقع تأسف، أن مجلس الأمن لم يبد تقديره للإجراءات التي اتخذتها الحكومة.

إن الفقرة ١٠ من القرار التي تشير إلى أعمال قتل خارج نطاق القانون يزعم أن السلطات نظمتها، تتناقض مع التدابير الشديدة القسوة التي اتخذت ضد قوات الأمن، التي شجعها في وقت سابق الدكتاتوريون العسكريون على ارتكاب هذه الجرائم ضد السكان المدنيين الأبرياء.

لم تثبط همة حكومة بوروندي. بل على العكس، إنها التزمت بمواصلة مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب حتى يسود السلام والأمن، من أجل جميع البورونديين والأجانب. وترحب الحكومة بأن المجلس لاحظ التقدم الكبير في العديد من قطاعات الحياة الوطنية والتشجيع الذي وفره المجلس واستعداده لمواصلة تقديم الدعم، ولا سيما النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لمواصلة دعمه لبوروندي صوب بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل. إن تلك الانجازات، ولا سيما في مجال السلام والأمن، ما كانت لتتحقق لولا الدعم الجدير بالترحيب الشديد من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة.

وتود حكومة جمهورية بوروندي، بإخلاص شديد، أن تشكر مجلس الأمن على نصحه الحكيم وتوصياته الواردة في القرار، وتلتزم بإدراجها على الفور في خريطة الطريق التي توجه جهودها، بغية الاستجابة لاحتياجات سكانها وشواغل المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل بوروندي على بيانه.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.